الأمم المتحدة

A/C.2/61/L.35

الجمعية العامة

Distr.: Limited
7 November 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون
اللجنة الثانية

البند ٥٦ (ب) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٨/٢٠١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢٠٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

081106 081106 06-60741 (A)

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]، والبيان الختامي للقمة العالمية ٢٠٠٥[٢]،

وإذ تحيط علما بإعلان رؤساء دول أو حكومات البلدان النامية غير الساحلية[٣]،

وإذ تشير إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية[٤]،

وإذ تسلم بأن عدم وجود طرق للوصول إلى البحر، والبعد عن الأسواق العالمية، وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره مما أدى إلى تفاقم هذا الوضع، تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر سلبا في النمو العام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها،

وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية الخارجة من الصراعات، لا سيما البلدان النامية غير الساحلية، بغية تمكينها من القيام، حسب الاقتضاء، بإعادة تأهيل وإعمار الهياكل الأساسية، ومساعدتها على تحقيق أولوياتها الإنمائية وفقا لغايات وأهداف برنامج عمل ألماتي[٥]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٦]؛

٢ - **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في أن تكون لها طرق وصول إلى البحر ومنه، وحرية النقل العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

(٣) A/C.2/61/3، المرفق.

(٤) A/60/308، المرفق.

(٥) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٦) A/61/302.

٤ - **تحث** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، ولا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف تنمية البلدان الأمريكية، على تقديم مساعدة مالية وتقنية ملائمة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وذلك في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة لتنفيذ الأولويات الخمس المحددة في برنامج عمل ألماتي، ولا سيما لأغراض تشييد مرافقها للنقل والتخزين وغيرهما من أغراض العبور، وصيانة تلك المرافق وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وتحسين سبل الاتصال، لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

٥ - **تؤكد من جديد** أهمية التجارة والتيسيرات التجارية بوصفهما من أولويات برنامج عمل ألماتي وتشدد على الحاجة إلى أن تستأنف في وقت مبكر جولة الدوحة من المفاوضات التجارية التي تعقدها منظمة التجارة العالمية، مع الالتزام التام بالولايات المتفق عليها في إعلان الدوحة الوزاري[٧]، والاتفاق الإطاري المبرم في تموز/يوليه، وإعلان هونغ كونغ الوزاري[٨]؛

٦ - **تشدد** على أنه ينبغي إدماج المساعدة الهادفة إلى تحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وأنه ينبغي بالتالي للبلدان المانحة أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات اللازمة لإعادة هيكلة اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية على المدى الطويل؛

٧ - **تهيب** بالمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما فيها اللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة، وتشجعها على مواصلة دعمها للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بعدة سبل، منها برامج جيدة التنسيق ومتماسكة للمساعدة التقنية في مجال النقل العابر؛

٨ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يواصل، وفقا للولاية الممنوحة له من الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وفي برنامج عمل ألماتي

---

(٧) A/C.2/56/7، المرفق.

(٨) التطورات والقضايا في برنامج عمل الدوحة التي تهم الدول العربية بوجه خاص في سياق الأهداف الإنمائية للألفية (منشورات الأمم المتحدة: UNCTAD/DITC/TNCD/2005/9)، المرفق الرابع.

وإعلان ألماتي[٩]، تعاونه وتنسيقه مع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص المؤسسات التي تمارس أنشطة تنفيذية ميدانية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي، بما يتفق وقرار الجمعية ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وتطلب أيضا إلى المكتب أن يسرع الخطى في عمله بغية دعم العملية المؤدية إلى وضع المؤشرات الإنمائية الضرورية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الغايات والالتزامات الواردة في برنامج عمل ألماتي، بالتعاون الوثيق مع المنظمات ذات الصلة؛

٩ - **تقرر** عقد اجتماع لإجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي: معالجة الاحتياجات الخاصة لدى البلدان النامية غير الساحلية داخل إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية عام ٢٠٠٨، وفقا للفقرة ٤٩ من برنامج عمل ألماتي؛ على أن يمضي الاستعراض قدما، حيثما يكون ضروريا، في ظل تحضيرات فنية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بأفعل وسائل المشاركة المنظمة جيدا والواسعة النطاق، ووفقا أيضا للفقرة ٤٩، ينبغي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن ينسق العملية التحضيرية، كما ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة أن تقوم، في إطار ولاية كل منها، بتوفير الدعم الضروري لعملية الاستعراض؛

١٠ - **تناشد** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، وكذلك الكيانات الخاصة، تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة ذات الصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

١١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين البند المعنون ''إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر''؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن التقدم المحرز في العملية التحضيرية للاستعراض الشامل.

---

(٩) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.